



تقدير موقف

صفقة الكيماوي: المخرج الذي يحتاجه أوباما؟

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | سبتمبر 2013

صفقة الكيماوي: المخرج الذي يحتاجه أوباما؟

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | سبتمبر 2013

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2013

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. إضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البديل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للشخصيات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها برامج وخططٍ من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

- | | |
|---|--|
| 1 | مقدمة |
| 1 | تطور الموقف الأميركي من الأزمة السورية |
| 4 | الحشد الأميركي للضربة |
| 5 | "صفقة" في الوقت المستقطع |
| 6 | الحسابات الجديدة واحتمالات التسوية |

مقدمة

بعد مجرزة الفصـف بالسلاـح الكيـماـوي في غـوطـنـي دـمـشـقـ في 21 آـبـ / أـغـسـطـسـ 2013، دـخـلـ المـلـفـ السـوـرـيـ مرـحـلـةـ جـدـيـدةـ؛ إـذـ أـعـلـنـ الرـئـيـسـ الـأـمـيـرـيـ بـارـاكـ أـوبـاماـ فيـ 1ـ أـيلـولـ /ـ سـبـتمـبرـ عنـ قـرـارـهـ تـوجـيهـ ضـرـبةـ عـسـكـرـيـةـ إـلـىـ النـظـامـ شـرـطـ تـصـدـيقـ الـكـونـغـرسـ عـلـىـ هـذـهـ الـخـطـوـةـ. وـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ وـجـودـ مـعـارـضـةـ وـاسـعـةـ ضـمـنـ شـرـائـحـ الرـأـيـ الـعـامـ الـأـمـيـرـيـ، وـمـنـ أـعـضـاءـ فـيـ الـكـونـغـرسـ أـيـضـاـ، فـإـنـ اـحـتـمـالـ تـنـفـيـذـ الضـرـبةـ عـسـكـرـيـةـ بـقـيـ قـائـمـاـ، وـلـمـ يـتـضـاعـلـ هـذـاـ الـاحـتـمـالـ إـلـاـ عـنـدـمـ أـعـلـنـ رـوـسـيـاـ مـبـادـرـةـ رـحـبـ بـهـاـ النـظـامـ السـوـرـيـ، وـهـيـ تـقـضـيـ بـوـضـعـ الـأـسـلـحةـ الـكـيـماـويـةـ السـوـرـيـةـ تـحـتـ الرـقـابـةـ الدـوـلـيـةـ وـيـسـحبـهاـ وـتـدـمـيرـهاـ فـيـ مـرـحـلـةـ لـاحـقـةـ.

وـتـسـتـعـرـضـ هـذـهـ الـورـقةـ كـيفـيـةـ تـعـالـمـ إـدـارـةـ الرـئـيـسـ أـوبـاماـ مـعـ قـضـيـةـ اـسـتـخـدـامـ السـلـاحـ الـكـيـماـويـ التـيـ سـاـهـمـتـ فـيـ بـلـوـرـةـ الـمـبـادـرـةـ الـرـوـسـيـةـ، كـمـ تـتـنـاـولـ الـاحـتـمـالـاتـ التـيـ تـتـجـهـ إـلـيـهـاـ الـمـسـأـلـةـ السـوـرـيـةـ فـيـ ضـوءـ التـطـورـاتـ الـأـخـيـرـةـ، وـإـمـكـانـ تـرـاجـعـ الـاـهـتـمـامـ الدـوـلـيـ بـحـلـ الـأـزـمـةـ فـيـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـنـزـعـ السـلـاحـ الـكـيـماـويـ وـاـنـتـقـالـ التـرـكـيزـ مـنـ مـعـاقـبـةـ النـظـامـ عـلـىـ اـسـتـخـدـامـ السـلـاحـ إـلـىـ الـاـكـفـاءـ بـتـسـلـيمـهـ.

تطور الموقف الأميركي من الأزمة السورية

بعد الاستخدام الواسع للسلاح الكيماوي بدأت إدارة أوباما تحضير ضربة عقابية للنظام السوري، الأمر الذي اعتبر تغييراً نوعياً في الإستراتيجية الأميركيّة تجاه الملف السوري الذي أبدى تجاهه لامبالاة مقاومة الدرجة. ويمكن إجمال إستراتيجية الولايات المتحدة منذ انطلاق الثورة السورية حتى استخدام الكيماوي في 21 آب / أغسطس بما يلي:

- الانكفاء عن التدخل المباشر، والاكفاء بالضغط الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية ضد النظام، بما يتوافق مع المحددات العامة لـإـسـتـرـاتـيـجـيـةـ إـدـارـةـ أـوبـاماـ فـيـ القـضاـيـاـ الـخـارـجـيـةـ.

- عدم اعتبار الأزمة السورية تهديداً للأمن القومي الأميركي والمصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة، ما دامت تستطيع مع حلفائها في المنطقة إبقاء الصراع محصوراً داخل الحدود الجغرافية لسوريا¹.
- توصيف الصراع في سوريا على أنه "حرب أهلية" قد تستمر لفترات زمنية طويلة، ما يفرض ابتعاد الولايات المتحدة عن الانخراط المباشر، وبخاصة أنّ المعارضة السورية وفق النظرة الأميركيّة هي معارضة منقسمة ومشتتة، تضم "قوى متطرفة". ومن ثم، فإنه من غير المؤكد أن تشكل المعارضة السورية الحالية حليقاً إستراتيجياً للولايات المتحدة في حال حسم الصراع وسقوط النظام².
- رفض تسليح المعارضة السورية.

بناء على ما سبق، فضلت إدارة أوباما الانحياز التدريجي للتنسيق مع روسيا لإيجاد حل سياسي وفق اتفاق جنيف، كخيار بديل من خيارات أخرى غير مضمونة مثل تسليح المعارضة السورية، أو التدخل المباشر بأنواعه المختلفة. ولضمان السير في هذا النهج، حذر أوباما النظام السوري مبكراً من استخدام السلاح الكيماوي، واعتبره "خطاً أحمر" لا يمكن تجاوزه، وأنّ ما أسماه "قواعد اللعبة" سوف تتغير بشكل كامل في حال لجوء النظام إلى استخدام هذا السلاح.

مثل استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية على نطاق واسع في الغوطتين إحراجاً لأوباما وإدارته، ووضعه أمام استحقاق التعامل مع تجاوز النظام الخطوط الحمراء التي حددتها بوصفها عتبة ضرورية لتغيير تعاطيها مع الأزمة السورية. وفي ضوء ذلك، أعلن أوباما قراره توجيه ضربة سريعة وعاجلة ضد النظام، بحيث تكون ضربة عقابية ومحدودة النطاق. ويمكن إجمال أهداف الضربة في الآتي:

¹ في شهادته أمام الكونغرس في 19 آب/أغسطس 2013، قال رئيس هيئة الأركان المشتركة مارتن ديمبسي: "إن التحرك تجاه الملف السوري يجب أن يحصل لحماية مصالح حلفائنا (تركيا، والأردن، وإسرائيل) فحسب". انظر: "General Says Syrian Rebels Aren't Ready to Take Power," *New York Times*, 21/8/2013: http://www.nytimes.com/2013/08/22/world/middleeast/general-says-syrian-rebels-arent-ready-to-take-power.html?_r=0

² Ibid.

- معاقبة النظام السوري لتجاوزه "الخطوط الحمراء" المحددة، بما يؤدي إلى إخراج أوباما من الحرج ويظهره رئيساً حازماً بعد الانتقادات الداخلية المتزايدة التي تصفه بالضعف والتردد.
- تدمير القدرات الكيماوية للنظام السوري للحيلولة دون استخدامها ضد حلفاء الولايات المتحدة؛ أي إسرائيل. وبهذا تحقق الولايات المتحدة إحدى أولويات الأمن الإسرائيلي.
- تحذير بعض الدول في المنطقة والعالم - وهي التي تصفها الولايات المتحدة بأنها "دول مارقة"؛ مثل إيران وكوريا الشمالية - برد عقابي حازم إذا سعت لامتلاك أسلحة الدمار الشامل أو تطويرها، فضلاً عن استخدامها، وبما يحافظ على "صورة" الولايات المتحدة ومكانتها بوصفها قوة عظمى تتحكم في مخرجات السياسة الدولية أو تؤدي دوراً مهماً فيها.

ومن الملاحظ أنّ أوباما لم يلتفت إلى أهداف الثورة السورية، ولا قضايا الشعب السوري في خطابه السياسي في هذه المرحلة. كما أنه - خلافاً لسلفه جورج بوش - لم يتطرق إلى نشر الديمقراطية أو مكافحة الإرهاب أو الاستبداد، بل قصر خطابه على قضايا العلاقات الإقليمية والدولية المتعلقة بالضرر الذي يمكن أن يلحق بالولايات المتحدة وحلفائها. كما يلاحظ أنّ مؤيدي النظام السوري هم من تصدوا لتبني خطاب جورج بوش المتعلق بمكافحة الإرهاب الإسلامي والظلمية.

وفي ضوء الأهداف السابقة، حرصت إدارة أوباما على طمانة الداخل والخارج، وبخاصة حلفاء النظام السوري بأنّ الضربة المحتملة ستكون محدودة، ولا تهدف إلى إسقاط النظام، أو تغيير موازين القوى على الأرض. وفي هذا السياق يمكن فهم قيام الدبلوماسي الأميركي جيفري فيلتمن بصفته مساعد الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة طهران في 26 آب / أغسطس 2013، إذ سعى لاحتواء رد فعل إيران، ودفعها إلى عدم التصعيد في حال حصول الضربة العسكرية.

الحشد الأميركي للضريبة

خلال الأيام التي سبقت عودة الكونغرس من إجازته الصيفية، بدأت إدارة أوباما مساعي دبلوماسية حثيثة لبناء تحالف دولي واسع للمشاركة في العمل العسكري، أو تأييده على الأقل؛ فتحالف "الراغبين" المصغر الذي كان يضم بريطانيا وفرنسا إلى جانب الولايات المتحدة لم يعد قائماً بعد خروج لندن منه في أعقاب تصويت مجلس العموم البريطاني على رفض المشاركة في العمل العسكري ضد نظام الأسد. وبالفعل، فقد نجح أوباما خلال قمة العشرين في تجاوز المعارضة الشديدة لخطوته من قبل روسيا والصين فضلاً عن القوى الصاعدة المتحالفه معها (البرازيل والهند وأندونيسيا)؛ إذ صدر على هامش القمة بيان لـ 12 دولة (في 6 أيلول / سبتمبر 2013) تحدث عن ضرورة القيام برد قوي لردع النظام السوري عن استخدام الكيماوي. كما نجحت مشاركة وزير الخارجية الأميركي جون كيري في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ليتوانيا في 7 أيلول / سبتمبر، وصدر بيان ختامي طالب برد قوي رادع ضد النظام السوري. وعلى الرغم من أنّ كيري فشل في إدراج الاتحاد الأوروبي في قائمة المشاركين في الضريبة، فإنه نجح في ثني ألمانيا وإيطاليا والعديد من الدول الأوروبية الأخرى عن مطلبها بضرورة الحصول على موافقة مجلس الأمن على القيام بعمل عسكري ضد النظام السوري. وكانت حصيلة جهد الدبلوماسية الأميركية موافقة (33 دولة) على المشاركة في الضريبة المزمعة ضد النظام.

ومن الضروري دراسة رد فعل الرأي العام الغربي الذي لا تصدق بعض فعالياته محدودية الضريبة، وتشكك في نيات حكوماته بسبب الأثر الذي خلفه العدوان الأميركي على العراق بحجج كاذبة. ومن الواضح أنّ الرأي العام الغربي لم ينقسم في هذا الموضوع إلى يسار ويمين، أو ليبراليين ومحافظين؛ إذ نجد عناصر من أقصى يمين الخارطة السياسية تعارض توجيه ضريبة جنباً إلى جنب مع حركة السلام، إما من منطلق الحرص على مصالح إسرائيل أو من منطلق عداء الإرهاب. فقد نجحت دعاية النظام الروسي في تأكيد مواقفه ضد الإسلام، ودعائية النظام السوري في خلخلة مواقف قوى سياسية تثير أساليب النظام السوري القمعية اشمئزازها، ولكنها لا تتعاطف مع البديل منه. وفشلت دعاية المعارضة السورية في وضع معاناة الشعب السورية في المقدمة، وفي نقد جرائم القوى المتطرفة في سوريا، وتفنيد الصورة التي ينشرها النظام عن الثورة. وبالمقابل، نجد في صف المؤيدين للضريبة قوى ليبرالية ويسارية ويمينية؛ لداعٍ وأسباب مختلفة.

"صفقة" في الوقت المستقطع

بموازاة الاستعدادات للضربة، نشطت الجهود الدبلوماسية لتجنب الخيار العسكري؛ فإيران - وهي لاعب أساسي في الأزمة - لم تكن بحكم حجم مصالحها في سورية ودورها في الصراع الدائر فيها في موقع يسمح لها بتمرير ضربة ضد حليفها. وبالمقابل، لم تكن القيادة الإيرانية الجديدة راغبة في دخول مواجهة مبكرة تقضي على فرص افتتاحها على الغرب وبخاصة مع الولايات المتحدة. وقد بدا أن إيران سلمت بالضربة، وبدأت الإعداد لامتصاصها والحفاظ على ما هو قائم في إيران والعراق ولبنان. فبادرت بالتعاون مع حلفائها في المنطقة لعرض مخارج تجنب النظام السوري الضربة؛ فجاءت مبادرة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ذات النقاط الثمانى في 4 أيلول / سبتمبر 2013، وهي تدعو إلى وقف فوري للقتال، وانتظار نتائج تحقيق فريق المراقبين الدوليين في استخدام الكيماوي، وإلزام النظام والمعارضة موعداً محدداً لإجراء مفاوضات، وتشكيل حكومة مؤقتة تُجري انتخابات بإشراف عربي وأممي، يعقبها تداول سلمي على السلطة³.

ولم تجد مبادرة المالكي صدىً واسعاً على الصعيد الدولي الذي كان يركز على معاقبة النظام على استخدام السلاح الكيماوي فحسب، ما جعل الأنظار تتجه نحو كواليس قمة العشرين في انتظار مفاوضات اللحظة الأخيرة، فتخضعت المساعي الدبلوماسية التي قادها عدد من الدول - وعلى رأسها ألمانيا خلال القمة - عن عقد لقاء قصير بين أوباما وبوتين على هامش القمة⁴. ويبدو أن القيادة الروسية كانت قد اقتنعت بجدية الأميركيين في تنفيذ تهديدهم، وبأن تجنب وقوع الضربة يتطلب تقديم "تنازلات" مهمة في موضوع السلاح الكيماوي، إما لإيجاد مخرج لأوباما، أو ربما لضعف موقفه أمام الكونгрس والرأي العام المعارض للضربة

³ "الملكي يطرح مبادرة لحل الأزمة السورية: وقف القتال والحوار ورفض أي عمل عسكري"، صحيفة الحياة، 5/9/2013، انظر: <http://alhayat.com/Details/548508>

⁴ أدت ألمانيا دوراً في تخفييف التوتر بين الرئيسين أوباما وبوتين إثر إلغاء البيت الأبيض اجتماعاً ثنائياً بين الرئيسين كان قد تقرر مسبقاً على هامش قمة العشرين؛ نتيجة اتهام بوتين الإدارة الأمريكية بالكذب في قضية السلاح الكيماوي قبل أيام قليلة من انعقاد القمة.

العسكرية من خلال مبادرات تسحب منه ما تعتبره "الذريعة" المباشرة للقيام بالضربة؛ وهي حيازة السلاح الكيماوي وإمكانات استخدامه⁵.

بدا من الواضح أنَّ روسيا ومن ورائها ألمانيا - التي كانت تجري اتصالات مع دول أوروبية ومع إيران - تحضران لـ "صفقة" قبل عودة الكونغرس من إجازته في 9 أيلول/ سبتمبر، ومن ثم، قبل كلمة أوباما للشعب الأميركي في اليوم التالي.

وبالفعل، فقبيل ساعات من مناقشة الكونغرس للضربة العسكرية، أعلنت روسيا عن "مبادرة" تنص على وضع السلاح الكيماوي السوري تحت الإشراف الدولي، وعلى تدميره لاحقاً بعد انضمام سوريا إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية. وبصورة فورية، أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم من موسكو عن "ترحيب القيادة السورية بالمقترن الروسي حرصاً منها على أمن مواطنها وببلادها".

لقد جاءت المبادرة الروسية لتحقيق أهداف الإدارة الأميركيَّة من "الضربة العقابية"، وبذلك عززت قوة الجناح المتحفظ عن الضربة أصلًا في داخل الحكومة الأميركيَّة، كما أنها أخلَّت بتماسك المؤيدين للضربة في الولايات المتحدة، وبخاصة اللوبي الإسرائيلي المتهمَّس فقط لتدمير المخزون الكيماوي السوري بوصفه أحد أهم أهداف الأمن الإسرائيلي في الوقت الذي يفضل فيه الحفاظ على النظام ضعيفاً لأنَّ البديل منه إما الفوضى أو ما هو أسوأ لإسرائيل. وهو - بالنسبة - موقف تشتراك فيه دول أخرى مثل الأردن على سبيل المثال.

الحسابات الجديدة واحتمالات التسوية

أعادت "صفقة الكيماوي" خلط الأوراق على كل المستويات في الأزمة السورية، فقد تراجع احتمال الضربة العسكرية الأميركيَّة بعد أن كان شبه مؤكداً. وظهر ذلك جلياً في خطاب الرئيس أوباما للشعب الأميركي يوم الثلاثاء 10 أيلول/ سبتمبر. فعلى الرغم من أنَّ أوباما أبقى الضربة خياراً قائماً، ومناشدته الشعب الأميركي

⁵ خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية الأميركي جون كيري في لندن في 9 أيلول/ سبتمبر 2013، سُئل من قبل أحد الصحفيين بشأن إمكانية تجنب الضربة في حال تخلص سوريا من السلاح الكيماوي، وكانت إجابته بالموافقة، إذا ما حصل ذلك خلال أسبوع.

وأعضاء الكونغرس تقويضه القيام بذلك، فإنّ أعلن أنّ الأولوية هي للختار الدبلوماسي، ولذلك طلب تأجيل التصويت في الكونغرس. وببناء عليه، فإنّ تطورات الملف السوري والحركة الدولي بشأنه تقع في المدى المنظور ضمن ثلاثة احتمالات رئيسة:

- **أولاً: تسوية تقتصر على قضية الكيماوي:** يمكن لأوباما أن يروج أمام الرأي العام الأميركي والكونغرس أنّ المبادرة الروسية تمثل "انتصاراً شخصياً له وإدارته"، وبخاصة في ضوء اتهامه بالضعف والتزدد؛ فختار اللجوء إلى القوة والتهديد بالتدخل العسكري أثبتت "نجاعته"، وأجبر روسيا والنظام السوري على التراجع خطوة إلى الوراء. وقد تشكّل هذه الخطوة "المخرج" الذي ينشده أوباما لتجنب العمل العسكري الذي يضعه وحزبه في مواجهة مع الرأي العام، فضلاً عن أنه يتعرض مع إستراتيجية الانكفاء التي اتبّعها في حملاته الانتخابية، وكذلك منذ توليه السلطة. فانطلاقاً من ذلك، قد تبادر روسيا إلى تسريع تنفيذ هذه "الصفقة" بما يعيد الأزمة السورية إلى مرحلة ما قبل مجرزة الكيماوي، وليستمر الصراع قائماً في انتظار أن تتضيق ظروف ملائمة داخلياً وخارجياً لبلغة "تسوية". وإن تركيز الولايات المتحدة على مسألة السلاح الكيماوي، وتجاهلها الكامل للمأساة السورية في جوانبها الأخرى أكثر من عامين، يجعل هذا الخيار "الأكثر رجحانًا". وقد ترجم هذا الخيار عملياً في الاتفاق الذي جرى بين كيري ولافروف في جنيف 14 أيلول / سبتمبر، والذي نصّ على إطار لدمير المخزون الكيماوي السوري بحلول منتصف عام 2014.
- **ثانياً: تسوية كبرى يشكل فيها الكيماوي مدخلاً لإطار شامل للحل:** قد تفتح مسألة استخدام السلاح الكيماوي - وقد جرى استثماره في لعبة المقايسات بين الغرب وروسيا حول الملف السوري - الباب لترتيبات أوسع؛ وقد تمنع تعقيدات الصراع داخل سوريا من أن تقتصر "الصفقة" على موضوع الكيماوي فحسب. كما أنّ الضغوط التي تمارس على الإدارة الأميركيّة من بعض الدول العربية والإقليمية والأوروبية - فرنسا مثلاً - والمتحمسة لمعاقبة النظام السوري، تصب في مصلحة عدم افتخار الصفقة على السلاح الكيماوي. وربما يشكل ذلك فرصة لتسريع الحل السياسي وفق اتفاق "جنيف 1"، وتشكيل حكومة مؤقتة كاملة الصلاحيات مكونة من النظام والمعارضة، بحيث تكون خطوة أولى على طريق الانتقال السياسي في سوريا. ولكن، ثمة صعوبات عدّة تعرّض هذا الاتجاه؛ أبرزها عدم جاهزية طرف الصراع، وبخاصة النظام للدخول في عملية سياسية؛ فقد وافق النظام على "الصفقة" على أنها ثمن لبقاءه كما هو في معادلة الصراع داخلياً، وإعادة تأهيله طرفاً "شرعياً" معترفاً به

دولياً. لذلك، من غير المتوقع أن يذهب النظام إلى عملية سياسية وهو يشعر بالضعف أو تحت التهديد كما هو الحال الآن. ويمكن استذكار كيف أنّ النظام وحلفاءه سعوا منذ نيسان / أبريل 2013 إلى قلب موازين القوى العسكرية على الأرض لتجنب الذهاب إلى مؤتمر "جنيف 2" من منطلق ضعف.

• **ثالثاً: فشل الصفقة:** قد يساهم تضارب مصالح القوى الدولية والإقليمية وتقلب موازين الربح والخسارة في فشل هذه الصفقة، أو على الأقل صعوبة تفيذها في المدى المنظور. الأمر الذي قد يعيد المشهد الدولي إلى ما قبل الإعلان عن المبادرة الروسية؛ بمعنى أن تستمر الإدارة الأميركيّة في سعيها للحصول على توسيع الكونغرس، من خلال حشد دور جماعات الضغط الرئيسة المتحمسة للضربة وتقعيلها، ومن خلال التأكيد على المصالح الوطنيّة والهبيّة والصدقيّة الأميركيّة. إلا أنّ ما يضعف هذا الاحتمال هو صعوبة التكهن بنتيجة تصويت الكونغرس الأميركي في ضوء التباينات والانقسامات الموجودة داخله، والمعارضة الواسعة من قبل الرأي العام. كما أنه من المستبعد أن يقوم أوباما بتجيّه ضربة للنظام السوري إذا رفض الكونغرس توسيعه.

إن كل ما تقدم يجعل المبادرة الروسية تمثل مخرج الحد الأدنى الذي تسعى له القوى الكبرى الرئيسة المهمة بالصراع بعد التصعيد الكبير الذي أعقب استخدام النظام السوري السلاح الكيماوي ضد شعبه. واللافت أنّ قوى المعسكرين (حلفاء النظام وخصومه) تعاونت بشدة للتوصُّل إلى الاتفاق للحلولة دون وقوع الضربة العسكرية الأميركيّة. فهل يمثل هذا التعاون نموذجاً يمكن أن يتكرر في إطار تسوية أشمل تؤدي إلى إنتهاء المأساة السوريّة، وتساهم في وضع حد لنظام دمر مدن سوريا وارتُكَب في حق شعبها جرائم إبادة، وجرائم ضد الإنسانية؟ أم هل أنّ إدارة الأزمة ومنع انتشارها سيستمر نهجاً في التعامل مع الموضوع؟ من الواضح أنّ الشعب السوري مضطر لمواصلة الاعتماد على نفسه في هذه المرحلة، وللارتقاء بدرجة التضامن الداخلي وبأداء قواه السياسيّة والمقالة.